

محكمة أوروبية ترفع مليارديرين روسيين من قائمة عقوبات



قضت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي الأربعاء، بحذف اسمي المليارديرين الروسيين ميخائيل فريدمان وبيتر آفين من قائمة الأفراد الذين يواجهون عقوبات من الاتحاد الأوروبي بعد التوترات الجيوسياسية في أوكرانيا في عام 2022.

وقالت المحكمة، ومقرها لوكسمبورج، في بيان «تعتبر المحكمة العامة أنه لم يتم إثبات أي من المبررات الواردة في الإجراءات الأولية بصورة كافية، وبالتالي ليس لإدراج آفين وفريدمان على القائمة ذات الصلة ما يبرره». وتم تجميد الأموال والموارد الاقتصادية للرجلين بعد أن فرض المجلس الأوروبي قيوداً عقب اندلاع الحربي في أوكرانيا. وكلاهما من المساهمين الرئيسيين في «ألفا جروب» التي تضم «ألفا بنك» أكبر بنك خاص في روسيا، و«إكس5 ريتيل جروب» أكبر متاجر بيع المواد الغذائية بالتجزئة.

وقضت المحكمة بأنه ما كان ينبغي إدراج المليارديرين على القائمة بين فبراير/ شباط 2022 ومارس/ آذار 2023. وأعاد قرار للاتحاد الأوروبي في مارس 2023 فرض الإجراءات التقييدية على الرجلين اللذين استأنفا بشكل منفصل على ذلك القرار.

وأوضحت المحكمة أن المجلس ربما كانت لديه أسباب تثبت أن فريدمان وآفين تربطهما علاقات وثيقة بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، لكنها لا تثبت أن الرجلين دعما للإجراءات أو السياسات ضد أوكرانيا أو أنهما دعما لصناع القرار الروس مالياً.

كان الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى، فرضوا عقوبات على أشخاص وشركات روسية منذ دخول الأراضي الأوكرانية، الأمر الذي دفع روسيا للتخلف عن الموعد المحدد لسداد ديونها. شملت القائمة؛ رجال الأعمال الأثرياء- الذين يطلق عليهم لقب الأوليغارشية والذين يُعتبرون من المقربين للكرملين، واستهدفت كذلك اليخوت الفاخرة المرتبطة بالروس الخاضعين للعقوبات، على رأسهم بيتر أوليجيفيتش آفين وميخائيل ماراتوفيتش فريدمان، وهما بالإضافة لجيرمان بوريسوفيتش خان وأليكسي فيكتوروفيتش كوزميتشيف، ضمن المجلس المشرف على مجموعة «ألفا» - إحدى أكبر التكتلات المالية والاستثمارية في روسيا الخاضعة لعقوبات - . وكان فريق فريدمان من المحامين، اعترض على مزاعم الاتحاد الأوروبي بارتكابه «أخطر الجرائم»، وهي كونه حليفاً للرئيس الروسي فلاديمير بوتين وأنه مؤل العدوان على وطنه، أوكرانيا، وتربح منه. يُعد فريدمان أحد أبرز رجال الأعمال في روسيا، بعدما جمع مليارات من الخدمات المصرفية والنفط وبيع التجزئة. وبعد أن جنى هو وشركاؤه 14 مليار دولار من بيع شركة «تي إن كيه- بي بي» (TNK-BP) للنفط إلى شركة «روسنفت» التي تملكها الدولة في 2013، انتقل إلى المملكة المتحدة لإنشاء صندوق استثمار خاص يستثمر في شركات من جميع أنحاء العالم.

(وكالات)